

بلاغ

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتماعه الأول يوم الاثنين 4 يونيو 2018 تدارس خلاله أشغال ونتائج المؤتمر الوطني الحادي عشر، كما تطرق إلى الوضع التنظيمي للنقابة الوطنية للتعليم على خلفية التعديلات التي أدخلها المؤتمر على القانون الأساسي للنقابة وما يلي ذلك بالضرورة من مراجعة للنظام الداخلي من أجل عصنة وتجويد أداء جميع الأجهزة النقابية على جميع الأصعدة، هذا فضلاً عن مستجدات التعليم العالي. على أن يخصص الاجتماع المقبل لتدارس استراتيجية العمل خلال الأربع سنوات المقبلة مع تحديد الأولويات وفق توجهات المؤتمر الأخير.

بخصوص المؤتمر الوطني الحادي عشر:

وبعد استحضاره للعناصر المكونة للملفات والوثائق التي صادق عليها المؤتمر الوطني العاشر، وتدارسه للبيانات المشتركة بين النقابة الوطنية للتعليم العالي ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛

فإن المكتب الوطني يعلن للرأي العام ما يلي:

- تهنئته لكافة المؤتمرات و المؤتمرين على النجاح الكبير الذي عرفه المؤتمر الوطني الحادي عشر. حيث حضره 415 من أصل 444 مؤتمراً وضمنهم 28 مؤتمراً من أصل 30 مؤتمراً على قاعدة مؤتمر عن كل 25 بطاقة للعضوية؛
- اعترازه وافتخاره بالانخراط الجدي والمنتج في أعمال المؤتمر للسيدات والسادة المؤتمرين، سواء في الجلسات العامة أو في أشغال اللجن والتي شكلت فضاء للحوار الديمقراطي الحر وللنقاش العميق والمثمر؛
- تسجيله بافتخار واعتزاز تشبث السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بوحدة و متانة إطارهم النقابي وتجاوزهم للأنانيات الفردية أو الجماعية من خلال ضمان التمثيلية الديمقراطية والعدالة في اللجنة الإدارية لجميع المكونات بدون إقصاء أو هيمنة؛
- تفهمه الصادق وتجاوبه مع الانتقادات التي عبر عنها الرأي العام الوطني حول غياب الفعاليات النسائية المناضلة الحاضرة في اللجنة الإدارية والغائبة عن تشكيلة المكتب الوطني. ومن منطلق المبادئ التقدمية المؤسسة للنقابة الوطنية للتعليم العالي وتاريخها النضالي الطويل من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتفاعلاً مع اهتمامات الرأي العام فإن المكتب الوطني يعتبر أن هذا الغياب خلل يتعين تداركه في أول اجتماع للجنة الإدارية؛
- انكبابه على كل الوثائق المصادق عليها من قبل المؤتمر باعتبارها خارطة الطريق لنهج استراتيجية عمل محكمة وخطة نضالية لتحقيق مطالب الأساتذة الباحثين وفق رؤية شمولية.

على المستوى التنظيمي:

شكل المكتب الوطني لجينة من أجل إعداد تصور لمراجعة النظام الداخلي قصد عرضها للمصادقة في الاجتماع المقبل للجنة الإدارية، وذلك بهدف فتح صفحة جديدة في عمل النقابة الوطنية للتعليم العالي قوامها فعالية أكبر ونجاعة أكثر، وانضباط للمقتضيات التنظيمية القانونية للأجهزة النقابية محلياً وجهياً ووطنياً.

القضايا النقابية المستعجلة :

استحضاراً للنقاش الدائر في الوسط الجامعي حول المسالك التربوية المقترحة من طرف الوزارة فإن المكتب الوطني وبعد نقاش طويل وعميق أحاط بجميع حيثيات هذا المعطى يجدد تأكيده على

- ضرورة الالتزام بالمقاربة الشاملة والشمولية للإصلاح الحقيقي لمنظومة التعليم العالي كما نص عليه البلاغان المشتركين ليوم 13 أكتوبر 2017 ويوم 28 مارس 2018 بين النقابة الوطنية للتعليم العالي والوزارة الوصية، وأجراته في إطار جامعة عمومية موحدة المعايير ومتعددة الاختصاصات؛
- احترام الاستقلالية البيداغوجية والعلمية للجامعات بدءاً من اقتراحات الأساتذة في الاجتماعات الفعلية للشعب، وبناء على أرضية الديمقراطية والفعالية والحكمة الجيدة؛
- إيمانه الراسخ بالدور المحوري للجامعة العمومية لأي إقلاع اقتصادي و اجتماعي وثقافي ومن ثم ضرورة تنويع وإغناء عرضها التكويني.

اعتباراً لما سبق ذكره وحيث إن مشروع المسالك التربوية المقترحة من لدن الوزارة:

- لم يراع الضوابط التنظيمية للمسالك التكوينية من حيث كيفية الإعداد بتغييره للدور الفعال للأستاذ وللشعبة في اقتراح التكوين؛
- قفز على اختصاصات الهياكل الجامعية ضاراً بذلك استقلالية الجامعة؛
- اقترح بطريقة فوقية مضامين جاهزة وحصر تدخل الأستاذ في دور المنفذ وتدخل رئيس الشعبة في دور الموقع ليس إلا؛
- اقترح توطئ هذه المسالك في الجامعات مغيباً بذلك :
 - دور الشعب خلافاً لما هو معمول به في جميع المسالك الأخرى؛
 - ضعف البنيات التحتية ومحدودية الطاقة الاستيعابية للجامعة علماً أن كل المؤسسات تعاني من الاكتظاظ،
 - الخصائص المتزايد في الموارد البشرية والنقص المهول في الامكانيات المادية.
- اقترح دفتر ضوابط خاص بهذه المسالك بعيداً كل البعد عما هو حال مسالك الإجازة أو الماجستير؛
- تم تنزيله بطريقة متسارعة ومرتبلة بحجة معالجة الخصائص المهول في الأطر التربوية الذي يعاني منه التعليم المدرسي بالمغرب،

فإن المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي يثمن المواقف الموحدة التي عبرت عنها مختلف المكاتب المحلية والجهوية للنقابة والرافضة للمقاربة الارتجالية والتجزئية التي تنهجها الوزارة في تعارض صارخ مع التزاماتها السابقة اتجاه النقابة الوطنية للتعليم العالي من أجل إصلاح بيداغوجي شامل يندرج في إطار مقاربة شمولية لإصلاح منظومة التعليم العالي العمومي.

من جهة أخرى يؤكد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي أن للحوار الاجتماعي مقوماته و ضوابطه القانونية، يتعين على الوزارة الالتزام بها ضماناً لما يخدم التعليم العالي العمومي وعلى رأسها العمل التشاركي البناء الملزم للجميع والذي طالما تشبثت به النقابة الوطنية للتعليم العالي في إطار النصوص القانونية. كما يعتبر المكتب الوطني أن أي تجاوز للوزارة في هذا الصدد هو بمثابة محاولة للتشويش على وحدة صف الأساتذة الباحثين من شأنها المساس بمصداقيتها.

وختاماً يهيب المكتب الوطني بكل السيدات والسادة الأساتذة الباحثين بكل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بالتعبئة ورس الصف وتعزيد الوحدة في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي.

المكتب الوطني

